ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Bahadir, S.A. (1985): Industrialization in the Arab Gulf States, in: W. Ritter (ed.), Arabian Gulf Studies I, Nuernberger Wirtschafts- und Sozialgeographische Arbeiten, Band 37.
- Boblett, R.P. (1967): Factors in industrial location, Appraisal Journal, Vol 35.
- Buchanan, C. & Partners (1983): Master Plan for Kuwait (Second Review 1983), Vol. I, Planning and Policy, Kuwait.
- Cox, Sh. Partnership (1977): Master Plan for Kuwait (First Review 1977) Vo. I, Planning and Policy, Kuwait.
- Kubursi, A.A. (1984): Industrialization & Development in the Arab Gulf States, Groom Helm, London.
- Schliephake, K. (1985): Industrial Planning and new Towns in Saudi Arabia, Qatar and Oman, in: W.Ritter (ed.), Arabian Gulf Studies I, Nuernberg, Band 37, pp. 85-134.
- Schliephake, K. (2001): A Ruhr Valley without Water – Industrial locations on the Arab Gulf Shore, in: Petermanns Geograph. Mitteilungen, vol. 5.

Software Programs:

- ESRI, Inc. (2007): Arc/GIS 9.2., Redlands, California, USA.
- SPSS Inc. (1993): SPSS ver. 6.0, USA.

* * *

العشوائية الحضارية ونظام التعمير في الشمال الجزائري

د. سويهر نواري*

مقدمة :

التحضر كظاهرة عالمية ترتبط بالمجال الجغرافي المعمور، تقتضي دراستها للوصول إلى معرفة ما يبرر تناميها، الوقوف على جملة من المؤشرات ذات العلاقة الوثيقة بالزمان والمكان، وتحديدا كظاهرة متميزة في الجزائر، يمكن القول أن التحولات المسجلة في المجال الحضري للجزائر بدءا من السنوات الأخيرة للثورة التحريرية الكبرى وانتهاء بالعشرية الأخيرة للألفية الثانية، وبداية عشرية الألفية الثالثة، لها تأثيرات وانعكاسات متعددة على التعمير في المجال الجغرافي الجزائري عموما، والمناطق الشمالية بصفة خاصة، ولتبسيط ما ورد في هذه المقالة من إحالات القارئ على أقاليم مختلفة من القطر، نستعين بالخريطة التالية التي تمثل تطور حدود ولايات الجزائر للفترة من 1965-2007.

إن ظاهرة التعمير العشوائي التي صارت تميز القطر الجزائري – كما هو الحال في كثير من دول العالم الثالث – لجديرة بالبحث والدراسة لأنها تشكل عبأ ما فتئت انعكاساته تتفاقم لا بالنسبة للمواطنين فحسب ولكن بالنسبة للإدارة المحلية والسلطة عموما والتي تقف عاجزة أمام كثير من مشكلات العمران،

وأصبح التحكم في توجيه وتسيير المدينة الجزائرية وهي على صورتها الحالية يجابه صعوبات جمة، ومشاكل ما فتئت تتفاقم في مجال التطبيق والمتابعة، وذلك بسبب ما يمكن حصره في النقاط التالية:

1) الميل القوي نحو التعمير المتسارع في الشريط الساحلي دون ضوابط صارمة :

لقد تسبب النمو الحضري المتسارع وتزايد عدد التجمعات السكنية في اختلالات مختلفة في المساحات المعمورة،والتي تتكرر بصفة خاصة عبر كامل النطاق الساحلي للجزائر والذي ظل يشكل وعلى الدوام منفذا متميزا ومناطق جذب هامة للنازحين القادمين من المناطق الداخلية للوطن.

---

* أستاذ محاضر بكلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية-جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا- الجزائر.

علما بأن الشمال الجزائري ككل والذي يتشكل من السهول الساحلية والسهول العليا الواقعة بين سلسلتين من الجبال التلية، يوفر جميع شروط، توطن مختلف النشاطات والاستيطان البشري، حيث تعتبر الظروف الطبيعية والمناخية جد مواتية لهذا الاستيطان، إذ بهذه المناطق توجد أجود الأراضي الزراعية واهم الموارد المائية والقدرات الساحلية والإمكانيات الغابية، مما شجع على ظهور عدد معتبر من المنشآت القاعدية وشبكة هامة من المدن، وما يقتضيه ذلك من ضرورة وجود تجهيزات ومرافق خدمات لمختلف القطاعات،هذا الحال أدى إلى انتشار ما يزيد في سنة 2007 عن 20 مليون نسمة على هذه الرقعة (أي ما يقارب 70 % من عدد سكان الجزائر). وقد شجعت وفرة المنشآت القاعدية للنقل البري، والسكك الحديدية، والنقل البحري والجوي ونقل الطاقة، على إقامة نشاطات إنتاجية ما فتئت تنمو وتتطور وتتمركز بكثافة في الشمال حتى أضحى المجال الساحلي يحتضن نسبة 91% من صناعة الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية والمعدنية والإلكترونية، ونسبة 90% من صناعة مواد البناء ونسبة 85% من الصناعات الكيميائية و65% من صناعة الجلود و 56 % من الصناعة النسيجية .

وعلى عكس كل المجال الجغرافي الجزائري فإن المجال الساحلي الجزائري يزخر بقدرات معتبرة كالمياه، والأراضي المنتجة بنسبة 37 % من القدرات الوطنية ، أما الغابات فتمثل 32 % من مساحة الساحل، كما توجد بالشمال كل الثروات السمكية، والمنجميه، والسياحية، بالإضافة إلى المساحات ذات الفائدة البيئية المتمثلة في الحظائر الوطنية كحظيرة **(القالة)** المصنفة عالميا ضمن المحميات النادرة التي تتربع على جزء هام من ولاية الطارف في أدنى الشرق الجزائري، وحظيرة **(تازة)** القريبة من سواحل ولاية جيجل بالشرق الجزائري أيضا، والحظيرة الوطنية الداخلية المسماة **(البابور)** شمال ولاية سطيف وحظيرتا **(غورايا والشريعة)** غرب وجنوب العاصمة الجزائرية، وكذلك الحظيرة الوطنية الداخلية التي ليست ببعيدة كثيرا عن السواحل الشرقية للقطر كالحظيرة الوطنية **(بلزمة)** المترامية الأطراف غرب ولاية الأوراس، وغيرها من الحظائر الوطنية الهامة كمحميات طبيعية ممتازة بما فيها من نباتات وحيوانات برية نادرة.

بيد أن الأمر السيئ جدا هنا هو أن هذه الموارد أصبحت معرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى وذلك بفعل النمو الديموغرافي العالي والتعمير العشوائي الذي تسبب في إتلاف كبير للبيئة كالتلوث، والانجراف، وتدهور نوعية المعيشة بصفة عامة.

وباستثناء التجمعات السكانية الساحلية الكبرى فان باقي المناطق تعاني من فك العزلة والتخلف المزمن رغم أنها تشكل احتياطيا هاما من اليد العاملة بالنسبة للأقطاب الحضرية الصناعية الكبرى.

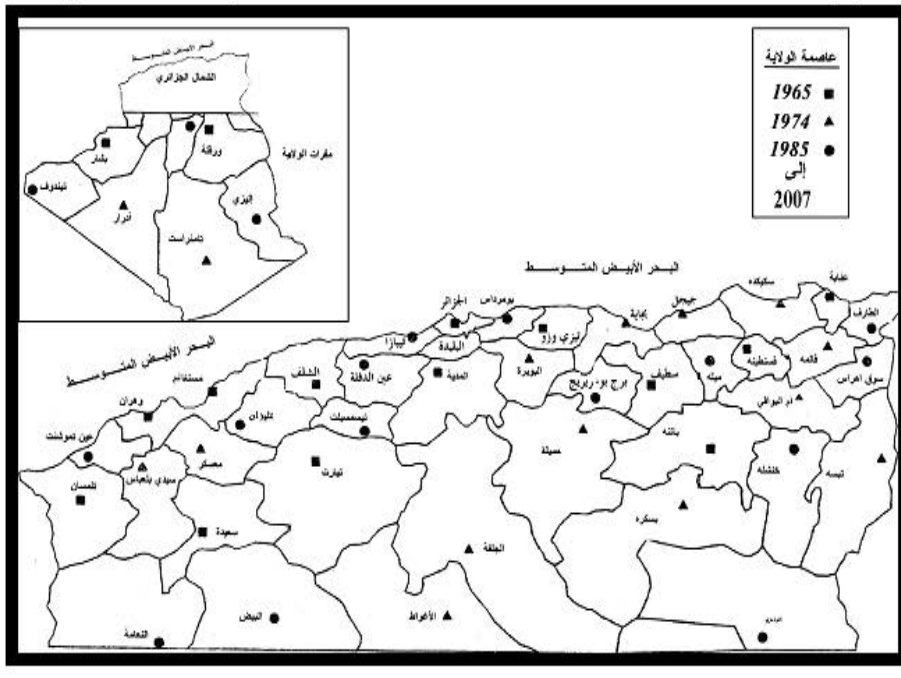

التقسيم الإداري للجزائر الشمالية من سنة 1965 إلى 2007م.

2) **التعمير غير المراقب عبر كامل التراب الجزائري :**

لقد أثرت الوتيرة المتسارعة للنمو الحضري خلال العقود الأخيرة من الألفية الثانية، تأثيرا كبيرا على شكل الشبكات الحضرية عبر مختلف مناطق الوطن وعلى تسييرها وكذا على البنية الحضرية الوطنية .

ويظهر تباين حضري كبير بين أهم مدن البلاد التي تتمركز فيها مختلف النشاطات، واليد العاملة، والمنشآت القاعدية، والتجهيزات المهيكلة مقارنة بالمناطق الداخلية الفقيرة الخالية من الأنشطة الهامة، ومن جهة أخرى فإن هذا التباين قد تفاقم خلال السنوات الأخيرة بسبب الضغوط الأمنية والإفقار العام للأرياف خاصة الأرياف الأكثر اكتضاضا .

أما جنوب البلاد فيشتمل على شبكة حضرية خاصة به، وهذه الشبكة لها علاقة وطيدة بالظروف المادية والطبيعية للجنوب. وبالفعل فإن المدن هنا تزدهر بناء على توفر الموارد المائية والمواصلات في حين نسجل اختلاف هذه الظروف في الشمال الذي شهدت فيه جميع المراكز الحضرية نموا كبيرا خلال الفترة الممتدة بين 1977 و 2005 وخاصة المدن الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن **10.000** نسمة.

والحال أن السياسة الرامية إلى محاربة الفوارق الإقليمية التي طبقت في إطار مختلف مخططات التنمية المطبقة في الجزائر منذ سنة **1967** وهو أول مخطط تنموي وطني شرع في تطبيقه في جزائر الاستقلال، تلته المخططات الرباعية والخماسية ورغم إيجابية هذه المخططات على مستوى التراب الوطني إلاّ أنها لم تتمكن من الحد من هذه الظاهرة أو حصرها على الأقل.

وعليه فإن معالجة موضوع تسيير المدن الجزائرية والمشاكل المرتبطة بهذا التسيير لا يمكن فصلها عن سياسة التهيئة القطرية لأنه لا يمكن تحديد المحاور والوسائل الكفيلة لتوجيه وتنظيم وتنسيق التعمير المفرط الذي تتعرض له البلاد، والعشوائية التي تميز هذا التعمير على مستوى كل مدينة، إلا بفضل هذه السياسة.

غير أن سياسة التهيئة القطرية هذه لا تقتصر على مجرد التحكم في هذا التعمير قصد توجيهه نحو المنهج الاقتصادي والإقليمي المذكور سابقا بل تقتضي أيضا الرجوع إلى مدن تتناسب ورغبات المواطن سواء في طرق تسييرها الناجعة أو في نوعية الوسط المعيشي الذي يجب أن تتوفر في كل مساحات المدينة وبالنسبة لكل سكانها، وإن مسالة المدينة بحكم أهميتها وفي مختلف مظاهرها لا يمكنها أن تظل كما هو الحال حتى الآن من اختصاص المبادرات والنشاطات القطاعية بل تفرض انتهاج سياسة وطنية منسجمة للمدينة، من خلال التهيئة الحضرية، والتنمية المستدامة للمدينة حتى تستجيب والنمو الديموغرافي المتسارع وهو ما يوضحه الجدول التالي:

تطور سكان الجزائر في مختلف مناطق القطر حسب الإحصاءات الرسمية للفترة من سنة 1966إلى 2005م. (السكان بالآلاف).

المناطق الجغرافية	1966	1977	1987	1998	2005
مجموع الوطن	12022,0	16948,0	23038,9	29276,7	32261,1
الشمال الغربي	2166,5	2905,7	3986,4	4804,5	5290,8
الشمال الأوسط	4054,4	5927,1	7702,6	9342,2	9672,5
الشمال الشرقي	1949,9	2712,6	3651,3	4572,7	4966,7
مجموع الشمال	8170,8	11545,4	15340,3	18719,4	19830
الهضاب العليا الغربية	696,4	918,7	1306,3	1662,7	1857,6
الهضاب العليا الوسطى	643,0	897,7	1311,6	2003,7	2331,4
الهضاب العليا الشرقية	1668,4	2310,9	3238,8	4276,5	5428,8
مجموع الهضاب العليا	3007,8	4127,3	5856,7	7942,9	9617,8
الجنوب الغربي	195,6	271,4	419,4	574,4	613,2
الجنوب الشرقي	647,8	1003,9	1422,5	2040,0	2100,1
مجموع الجنوب	843,4	1275,3	1841,9	2614,4	2713,3

الديوان الوطني للإحصاء: تعدادات 1966-1977-1987-1998-(2005) إحصاء تقديري- الجزائر

3) التعمير الفسيفسائي أو "المدينة ذات الحيز المشتت الأجزاء" :

لقد صار أهم ما يميز معظم المدن الجزائرية وخاصة منذ دخول العقدين الأخيرين من الألفية الثانية أنها عبارة عن قطع فسيفسائية منتشرة اجتماعيا ومكانيا من غير تجانس أو انسجام، ففي هذه المدن تتجاور أو تتعانق المراكز الحضرية التقليدية (كالمدائن والقصور القديمة) - إن وجدت - مع المراكز الحضرية المنشأة في الحقبة الاستعمارية بمبانيها القائمة على حافة الأحياء القديمة، بجوار المجموعات العمرانية الكبرى المبنية بعد الاستقلال، والمتداخلة مع المساكن المشيدة من قبل الخواص إضافة إلى ما قد يوجد هنا أو هناك من الأحياء القصديرية والتي تعرف في بعض البلدان **(بأحياء الصفيح)** .

وهذا ما نلاحظه لو تأملنا شكل معظم المناطق الحضرية في الجزائر وخاصة المبنية ابتداء من 1980 حتى اليوم حيث نجد أن طرق الاستيلاء على المساحات المنتشرة فوقها من قبل مختلف الشرائح الاجتماعية تشبه إلى حد بعيد طرق الاستيلاء على العقار المبني في الشهور والسنوات الأولى للاستقلال وقد تعرض كل هذا العقار إلى تدهور ملحوظ تشكو منه كل البنايات بسبب اللامبالاة سواء من قبل السلطة العمومية أو من قبل السكان أنفسهم وصارت كل المدائن القديمة والقصبات والقصور تشكو من نفس الحالة، إلى حد أن ذاكرة بل هوية المدينة الجزائرية تكاد تضيع شيئا فشيئا.

واخطر حالة للاستيلاء على المساحات تتمثل في المجموعات السكنية الكبرى التي يفتقر تصميمها إلى الأصالة والإبداع.

إضافة إلى ما سبق فإن التنوع الذي تتميز به المدينة الجزائرية أيضا يتمثل في فسيفسائية سكانها القادمين إليها من مختلف جهات القطر في ظل اشتداد النزوح الريفي، هؤلاء السكان الحالمين بالسكن في المدينة والحاملين لعادات وتقاليد متباينة سيؤثر على النمط العمراني وسيترك بصماته الواضحة عل تشكيلة البنايات وعلى المحيط الخارجي، والذي غالبا ما يكون غير مهيئ ولا مجهز مما لا يسمح مثلا بإقامة نشاطات منظمة في أحياء هذه المدن مما يحتاج إليه سكان هذه الأحياء، وإن الأحياء المحيطة التي تم إنجازها عن طريق البناء الذاتي والتي يمكن حصرها بين الحي السكنى المهيئ والحي القصديري الذي قد يظهر فجأة بجوار تلك الأحياء الجديدة لمثال حي لكيفية الاستيلاء على مختلف المساحات بطريقة عشوائية ،وهي أيضا دليل على الممارسات المخالفة لقوانين العمران، وقد نجم عن هذا التعمير غير المنظم بروز صورة مشوهة للعمران واحتلال عشوائي للمساحات لأنه لم يخضع لأي مراقبة مستمرة ولا تدخل صارم من طرف الإدارة في الوقت المناسب.

4) الإتلاف المستمر للموارد الطبيعية :

هذا الإتلاف المسجل في كل المناطق تقريبا، نتج عن التعمير العشوائي، وعن العجز الملحوظ في تسيير شؤون المدينة وعدم الاعتناء بمسائل البيئة مما انجرت عنه أضرار بالغة الخطورة أدت إلى إتلاف كثير من موارد البلاد الطبيعية ومنها:

أ. إتلاف الأراضي الزراعية :

لقد تم استهلاك آلاف الهكتارات التي تعتبر من أجود الأراضي الزراعية في الشمال لغرض التنمية العمرانية ولتلك الأسباب سُجّل انخفاض فادح في نسبة المساحة الزراعية الفعلية من 0,80 هكتارا لكل ساكن في سنة 1962 الى 0,32 هكتارا لكل ساكن في سنة 1991 وحوالي 0,13 هكتار لكل ساكن سنة 2005 م .

وعلى سبيل المثال فان التوسع الحضري لمدينة **الجزائر العاصمة** على حساب الأراضي الزراعية قد تم بنسبة تقارب 90 % في المناطق ذات القدرات الزراعية العالية ويمثلها جزء هام من سهول **متيجة** المحيطة بالعاصمة والشريط الساحلي الشرقي والغربي للعاصمة ، حيث يحتل العمران حاليا :

* 20% من مساحة متيجة.

* 41% من مساحة الساحل.
* 80% فيما يخص جنوب الساحل .

هذا الحال ينطبق على كل المدن الساحلية للقطر الجزائري حيث تعد مساحة الأراضي التي خصصت للتعمير منذ الاستقلال جد معتبرة، ففي المرحلة الممتدة بين سنة 1974 و 1987م بلغت مساحة الأراضي المستهلكة لصالح العمران 70.000هكتار، واستهلكت أكثر من ضعف هذه المساحة في المرحلة الموالية، وذلك بالرغم من التعليمية الرئاسية المؤرخة في 14 أوت 1995 القاضية بالحد من هذا الزحف العمراني على الأرضي الزراعية، حيث أن الضغط الممارس على الأراضي الزراعية زاد من الحد المفروض على المناطق الحضرية وعليه فانه من الضرورة الملحة وضع حد لفساد بنية القرى والمراكز الريفية من جراء التوسع العشوائي للسكن الشبه حضري، وهذا التوسع زاد من حدة التقارب بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية عوضا عن تشجيع التنمية الريفية.

ب. إتلاف الموارد المائية :

لقد نتج عن نمو سكان المدن وأنشطتها استغلال مفرط للمياه الجوفية وكذا الارتفاع الكبير في نسبة تلوث المياه باستعمالها ورميها في الوسط الطبيعي مما يفوق القدرات الطبيعية للأودية على تطهيرها، إذ من بين 385 تجمعا حضريا في المناطق الشمالية للجزائر فان 193 من هذه التجمعات تقع في أعالي السدود أو طبقات و خزانات المياه الجوفية حيث يقارب عدد سكانها 8 ملايين نسمة سنة 2006 م بمعدل 45 % من العدد الإجمالي من سكان المدن وقد يصل هذا العدد إلى 10.086.000 نسمة سنة 2010 مما يزيد من تلوث هذه الموارد المائية بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

والجدير بالذكر فإن الجزائر تعد من البلدان الأكثر افتقارا إلى القدرات المائية ولا يتوفر المواطن الجزائري إلا على حصة ضئيلة من معدل الكمية العالمية لكل ساكن أي دون المستوى النظري للندرة الذي حدده البنك الدولي ب 1000/م3 / ساكن /سنة .

ويقدر حجم المياه الموزعة بنسبة 85 % من الحجم المنتج حيث تضيع نسبة 15 % من المياه عند نقلها ومعالجتها ويضاف إلى هذه النسبة في جميع المدن تقريبا نسبة المياه التي تتسرب من القنوات والمتراوحة حسب التقديرات بين 40 إلى 50 % بينما تتراوح نسبة التسرب المقبولة بين 15 إلى 20 % ، وأما قنوات تصريف المياه فقد انتشرت بصفة فوضوية أي بنفس الطريقة التي توسعت بها المدن.

والجدير بالذكر إن إعداد كل مخطط عمراني يتوقف على رسم مخطط للتزود بمياه الشرب وصرفها، كما أن تجهيزات معالجة المياه المعتمدة والمتمثلة في محطات تطهير المياه في معظم الحالات، لم تنجز اعتمادا على دراسات معمقة للأحواض الرئيسية لتجميع المياه أو حتى أحواض التجميع الفرعية.

وأما عدد محطات تطهير المياه الصالحة للشرب والمنجزة في الجزائر فبلغت 46 محطة. وفي الواقع فإنه غالبا ما تكون هذه التجهيزات معطلة أو مهملة أو تم تشغيلها بصفة غير كافية.

ومنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي لوحظ ظهور أمراض وأوبئة متنقلة عبر المياه والتي تبعث على القلق، كالكوليرا وحمى التيفويد والالتهاب الكبدي والإسهال، والتي أصبحت متفشية بقوة خاصة في فصل الصيف ،وتعود حالات هذه الأمراض المتنقلة عبر المياه إلى :

* وجود القنوات الصالحة للشرب بالقرب أو بمحاذاة قنوات المياه المستعملة فإذا ما تعرضت إحدى تلك القنوات إلى عطب أدى ذلك إلى تلوث المياه الصالحة للشرب.
* تلوث المياه الباطنية نتيجة تسرب المياه المستعملة في الصناعة والفلاحة.

ج. تلويث المناطق الساحلية والأنظمة البيئية عموما :

يعيش ثلثا سكان الجزائر في المنطقة التلية، حيث يتوزع عليها ما يقارب 100 تجمع سكاني وحوالي عشرة موانئ كما توجد فيها المركّبات الصناعية الكبرى، وينجم عن هذا كله تلوث كيميائي وعضوي كبير للمياه التي غالبا ما ترمى مباشرة في البحر من دون معالجة، مسببة بذلك أضرارا للثروة السمكية وتلوث المحيطات السياحية مما يقلص القدرات الاقتصادية المعوّل عليها بصفة معتبرة،حيث تعاني الكثير من المدن من مشكلة تسيير النفايات ولاسيما النفايات الصلبة المنزلية الحضرية التي قد ترتفع في نسبة مجمل النفايات إلى درجة ملحوظة كما بالنسبة للبلاستيك الذي يتجاوز 8,3 % وبدرجة أقل بالنسبة لكل أنواع الورق، وذلك لتعدد استخدام هذه المواد في مختلف التعاملات.

إن التلويث الضار يزداد خطورة كلما انتشر في المناطق الآهلة ، حيث يطغى على كل المحيط المعمور، جوا، وتربة، وماء، والصورة الآتية مثال حي لما يتعرض له المجال المعمور من انتهاك.

د. القضاء على المساحات الخضراء :

لم تنج هذه المساحات – مع قلتها – من عملية التعمير العشوائي في الوقت الذي كان من الواجب أن تحظى البيئة ونوعية المعيشة في هذه الفضاءات بعناية خاصة على اعتبار أن المساحات الخضراء يمكن إدراجها في خانة التجهيزات المهيكلة، فإذا علمنا أن المقاييس الدنيا المتعلقة بالمساحات الخضراء التي يجب تهيئتها وتوفرها في المدن هي :

* 10 متر مربع للساكن الواحد في المساحات الحضرية .
* 25 متر مربع للساكن الواحد في المساحات الشبه حضرية .

فإن هذه المقاييس لم تحترم في الجزائر، بل إنها لم تدمج في مختلف مشاريع التنمية الحضرية، والأسوأ من ذلك أن هذه الفضاءات معرضة للاستحواذ متى أتيحت الفرصة، لما تتسم به مخططات التهيئة من فوضى في الإنجاز رغم أن هذه المخططات تمنع تحويل هذه الأراضي عن وظيفتها، إلاّ أن التسيب الكبير في تسيير هذه الفضاءات والإهمال التام لها يترتب عنها تحويلها عن وظيفتها الأصلية.

هـ. تلوث المدن :

ككل مدن العالم فإن نفايات المدن تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتدهور البئية وصحة السكان، وفي الجزائر تشكو معظم التجمعات السكانية الحضرية والقروية من صعوبات كبيرة فيما يتعلق بمعالجة النفايات سواء بالنسبة لجمعها أو تفريغها، أو إزالتها.

وغالبا ما تقع نقاط القمامة العمومية في أراض ذات نفاذية معتبرة مما قد يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية التي غالبا ما تكون وحدات معالجة النفايات المنزلية معطلة لأسباب تقنية أو مالية كما بالنسبة للقمامة العمومية لواد السمار في الضاحية الجنوبية للجزائر العاصمة. والتي تعتبر مثالا واضحا لما نقول، حيث أصبحت عاجزة عن احتواء الكمية المتزايدة من النفايات مما زاد في تلوث البيئة وزاد في تسرب نفاياتها الملوثة إلى جوف الطبقة المائية القريبة من السطح، والأخطر من ذلك أن السلطات البلدية غالبا ما تعتبر عمليات جمع النفايات الصلبة ومعالجتها وتنظيف الشوارع، من الاهتمامات الثانوية ولا تقدر بدقة انعكاساتها على الصحة العمومية، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة في الوقت الراهن إلى أن **60 %** فقط من النفايات الحضرية التي يتم جمعها تحظى بالمعالجة.

وفيما يتعلق بالجو فإنه بالإضافة إلى النفايات الصناعية التي تزيد من تركيز التلوث في الجو ، فان تلوث المدن الناجم عن حركة مرور السيارات وانبعاث مواد سامة ، كأحادي أكسيد الكربون وأكسيد الازوت والرصاص كلها تتسبب في أمراض تنفسية خطيرة ويرجع أساسا إلى ما يلي :

* ارتفاع عدد السيارات في التجمعات الحضرية، حيث نسجل سيارة سياحية واحدة لكل 18 نسمة كآخر معدل بالنسبة للجزائر العاصمة سنة 2006.
* تجاوز نسبة 30 % من السيارات السياحية التي بلغت مدة سيرها 20 سنة في مدينة الجزائر العاصمة على سبيل المثال.
* نسبة التسمم العالية للغازات المنبعثة التي تعود إلى رداءة محركات السيارات والى نوعية الوقود المستعمل لاحتوائه على نسبة معتبرة من الرصاص .

5) عجز المصالح العمومية :

تبرز الظروف العامة لتسيير المدن الجزائرية انخفاضا نسبيا في مستوى التحكم الجيد في هذا التسيير، من حيث التكفل الإداري و التقني الخاص بالمهام المرتبطة بطابعها الحضري، وذلك بالنسبة لجميع القطاعات الحساسة، سواء تعلق الأمر كما سبقت الإشارة إليه بجمع النفايات ومعالجتها في القمامات العمومية أو بالتنظيف أو بتصليح قنوات المياه والتطهير والطرق والمساحات الخضراء والإنارة العمومية و أيضا بمراقبة قواعد العمران، والتنظيم والنقل وحركة المرور وحماية المعالم الأثرية والحفاظ على عناصر التراث والأملاك العمومية بصفة عامة، فهناك شبه إجماع على أن التسيير ناقص أو عشوائي، إن لم يكن منعدما أحيانا.

وفى العديد من الحالات فان نقائص الإدارات البلدية مردها إلى أسباب تعود في نفس الوقت إلى عدم قدرتها والى تصورات مخططات عامة للتنظيم والتسيير غير ملائمة ومتصلبة بإفراط ويظهر عدم مسايرة هذه المخططات إلى مقتضيات تسيير المدن أيضا في اختلالات خاصة بالإدارة المحلية.

6) التدهور المادي والأخلاقي وانعكاسات ذلك على المواطن :

تكمن إحدى خصائص ظاهرة التعمير في الجزائر في تمركز السكان بكثافة مما ترتبت عنه انعكاسات مختلفة على سلوك المواطن، ومن ذلك نسجل ما يمكن تعريفه **(بعنف المدينة)** وهو ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري ، إضافة إلى تنامي ظاهرة اللامبالاة والأنانية لدى شرائح واسعة من شباب المجتمع نتيجة الإقصاء والتهميش والبطالة.

إن ما تعاني منه المدينة الجزائرية اليوم، ليس في المجال العمراني والمعماري فحسب، ولكن في حدة وتفاقم الوضع عموما ، فالبطالة عرفت أعلى معدلاتها، والحصول على منصب شغل يكاد يكون مستحيلا، علاوة على عجز المصالح العمومية في تسيير كثير من القطاعات، وغياب سياسة التضامن والجوار على مستوى الأحياء التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إضفاء طابع النفور والإقصاء الذي يبرر العيش الضنك في التجمعات الكبرى فنكشف بانذهال تلك الآثار السلبية لغياب سياسة واضحة للمدينة الجزائرية لمدة تقارب 40 سنة.

إن هذه التغيرات السريعة التي لم تكن السلطات العمومية قادرة أو مستعدة لمواجهتها ستؤدي إلى سلسلة من الاختلالات والأمراض الاجتماعية المتنوعة التي من شانها أن تشكل مجالا خصبا لانفجار جماعي، فيه يتم التعبير عن تراكم المشاكل بشكل خاص من خلال الجنوح والعنف والمخدرات وهى أفعال تنذر بالخطر خاصة وأنها تظهر عند المراهقين وفى الأحياء التي تعاني من التهميش الاجتماعي،

وهؤلاء الشباب اليائسون المنحدر ون من أسر كثيرة الأفراد يعيشون في مساكن ضيقة تنعدم فيها الشروط الصحية داخل التجمعات الكبرى في مناطق سكنية غير مهيأة لا تتوفر على مرافق حضرية أو مصالح عمومية ولذلك يراودهم دوما شعور بالحرمان واليأس مما يتولد عنه روح الانتقام دون تمييز.

وأمام تراجع أو تلاشي القيم الاجتماعية التقليدية التي ترعاها بعناية كبيرة كل من الأسرة والمدرسة وكذا الأحزاب والنقابات والجمعيات المعتمدة والدولة، فإنه في غياب التكفل الكبير والفعال بالشباب تبدو السلطات عاجزة عن تقديم الوسائل والحلول الملائمة والناجعة لهذه المشاكل حيث أن السلطة لم تحضر أي سياسة أو منهجية لمجابهة مشاكل الجيل الصاعد باستثناء بعض الأعمال والحلول التي تمليها الظروف فتكون غير منتظمة أو غير فعالة مما يؤدي إلى تفاقم الضرر وإلى نمو الشعور بخيبة الأمل واليأس.

وفي المقابل حتى وان كانت سياسة تسيير المدن دوما غير فعالة ،فان جميع السلطات المحلية كانت تحاول اتخاذ الإجراءات التي من شانها رد الاعتبار لأحياء الأرياض و أحياء المدينة، غير أن تشتت هذه الإجراءات وتميزها بطابع استعراضي كونها توجه غالبا نحو إصلاح الأرصفة والطرق مما قلص من نتائجها المرجوة ولم تتمكن من تخفيف تفاقم الآفات الاجتماعية في الأحياء المحرومة مما يجعل الشباب خصوصا يواجهون مشاكل أحيائهم بأنفسهم .

وفي هذا السياق فإنه كثيرا ما هاجم الرأي العام العادي كل ما هو تابع لمختلف مصالح المدينة حيث تتضح الممارسة الفعلية لعمل الدولة قصد تقديم خدمات من شانها تلبية الحاجات الاجتماعية للمواطنين لضمان المصلحة العامة وحمايتها .

وغالبا ما يوجه السكان والإعلام المكتوب بصفة منتظمة اللوم للبلديات التي تتهم بعدم قيامها بواجباتها وبالابتعاد عن رعيتها وعدم الاهتمام بتدهور ظروف معيشة المواطنين ويصبح اللوم اكثر قسوة لإدانة بعض الممارسات الغامضة وخاصة ما تعلق منها بتوزيع الأراضي والمحلات التجارية والتسهيلات المختلفة لبعض الفئآت دون الأخرى أو استعمال الأموال العامة في عمليات ظرفية أو في مظاهر العظمة على حساب الأعمال ذات الأولوية كما يعتبر ضعف العلاقة بين البلدية والمواطن ظاهرة أضحت تشمل معظم البلديات وهذا ما يتجلى اكثر في المدن الهامة مما ساهم في خنق تطوير الحس المدني واحترام الدولة وفى كبح وتشويه روح التفاني في خدمة المصلحة العامة وحتى وان كان من المحتمل تبرير هذه الوضعية بسلوكات تتسم بارتياب كبير تولد عن الفقدان المتنامي للثقة فانه يجب الاعتراف بان المشاريع التي تستهدف تغيير هذا الحال قليلة إذا استثنينا الوعود التي غالبا مالا تتحقق.

7) انعكاسات ظاهرة التحضر العشوائي على سياسة التهيئة القطرية ذاتها :

إن سياسة التهيئة القطرية التي تم تحديدها في الثمانينيات قد استندت على تصور نابع من الميثاق الوطني الذي كان يعتبر القاعدة الأيديولوجية الراسخة للمجتمع الجزائري وكانت الأفكار الجوهرية التي تضمنها الميثاق تتمثل في تحقيق المساواة بين الأفراد وتقليص الفوارق الإقليمية وضمان العدالة الاجتماعية وكان خيار التنمية والتهيئة القطرية يهدف إلى تطوير المناطق التي أفقرها الاستعمار كلية، غير أن تلك السياسة الخاصة بالتهيئة العمرانية كانت قد تجاوزها الزمن ولم تصبح تتماشى ومتطلبات البيئة الاقتصادية و الاجتماعية للألفية الجديدة مما استوجب تعديلها وإعادة تنشيط مفهوم التهيئة العمرانية بدا من 1994 م وقد تم ضبط المحاور الكبرى لهذه السياسة الجديدة في وثيقة مرجعية أعدتها وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية الموسومة بعنوان(**الجزائر غدا**) وكان من المفروض أن تركز اهتمامات التهيئة العمرانية على تشخيص دقيق يستند إلى دراسات متعددة الاختصاصات من شانها توفير معلومات كاملة ومضبوطة حول واقع التراب الوطني ولاسيما حول تسيير المدن التي أصبحت تشكل أداة ضغط كبيرة على السلطات المحلية والوطنية حتى يسمح ذلك بالاتجاه نحو الحلول الملائمة واستبعاد الحلول الارتجالية التي غالبا ما كانت خاطئة، وعلى سبيل المثال فان العجز في تسيير المدن كظاهرة مجالية يعود إلى :

* الانفجار الديموغرافي المتنامي، مما أدى إلى اختناق المدن، خاصة وأنها غير مهيأة كما تقتضيه حتمية التهيئة الحضرية المسايرة لضرورات العصر من أجل مواجهة هذه الظاهرة مواجهة إيجابية.
* كانت الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال تعرقل روح المبادرة والتعبئة الاجتماعية وروح المواطنة المسؤولة .
* التأثير السلبي للممارسات البيروقراطية على النشاط الإداري الوطني مما أدى إلى تشويه مفهوم الخدمة الوطنية
* عدم ملاءمة الهياكل المؤسساتية خاصة على مستوى البلديات و التي تعتبر العنصر الأساسي لتسيير المدن

* الضعف في تطبيق الإجراءات التشريعية والقانونية الخاصة بالمدينة وكذلك عجز أو لامبالاة جهاز المراقبة.
* عدم نجاع المناهج والإجراءات التي تسقط من فوق في شكل إملاءات لا تلقى آذانا صاغية في واقع الأمر.
* ضعف تأهيل الإطارات أو إسناد الأمور لغير أهلها أو العمل عكس مقولة:الرجل المناسب في المكان المناسب.
* المضاربة في الميدان العقاري مما نجمت عنه ممارسات غير شرعية وقد تصل إلى درجة الشراسة.

وبالنسبة للإدارة المحلية فقد تم تحديد تنظيم البلدية وتسييرها على أساس تصورات لا يمكن تطبيقها على مختلف الولايات مما كانت له انعكاسات سلبية على تسيير المدن وان النصوص المتتالية التي حددت دور البلدية أسندت لها دوما صلاحيات متعددة تتعلق بمختلف القطاعات وتشرف البلدية على تنفيذ مختلف التدابير سواء كانت عمليات ظرفية أو دائمة وإذا كان لتراكم الصلاحيات في البلديات الصغيرة انعكاسات مثيرة للقلق فان هذا التراكم يكون عبئا ثقيلا على الإدارة البلدية التي بقيت ضعيفة وتبحث باستمرار عن توازنات يصعب تحقيقها وللتكفل بهذه الصلاحيات بأدنى حد من الجدية وفقا للأنظمة القانونية كان من الضروري توفير كل الوسائل التقنية والمادية والعديد من المصالح المتخصصة ذات حجم يتماشى نسبيا وأهمية كل مهمة وطبيعتها.

وفي الوقت الذي أظهرت جل البلديات لاسيما في المراكز الحضرية الكبرى علامات الفشل والاختلال والعجز فقد جاءت تعديلات إضافية لقوانين البلديات زادت في إثقال كاهلها وتشعب عملها كالقانون المعدل ليوليو 1981، والقانون المعدل في ابريل 1991 ، هذا الأخير وان كان قد قلّص من حجم بعض المهام، ولاسيما القانون المتعلق بالتسيير الاقتصادي للبلدية ، فانه يحتفظ عموما بحجم معتبر من المهام في المجالات الأخرى، وبالنظر للظروف التي ما فتئت تعرفها البلديات فان العديد من الصلاحيات المخولة لها لم تمارس عمليا أو أنها تمارس ولكن بصفة جزئية ومتقطعة وسيئة في معظم الأحيان وحينما نحلل دور البلدية المتعدد المهام وخاصة ضمن المجال الجغرافي فإننا نعجز عن تحديد مكانها بالضبط وموقعها الاستراتيجي الذي يجب أن تحتله ضمن بنية جهاز الدولة، وعلى ما يبدو فان البلديات نفسها أصبحت عاجزة عن التمييز بين المهام الرئيسية والثانوية أي المهام المنتظرة منها والتي على أساسها تتم مراقبتها والحكم عليها.

والحاصل أن الفكرة المسلّم بها منذ سنة 1967 والتي مفادها أن للبلدية صلاحيات في كل الميادين ظلت تعتبر حقيقة شبه مقدسة ، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك طوال 40سنة.

وليس المقصود هنا انتقاد مبدأ الصلاحيات العامة المخولة للبلدية في تسيير شؤونها المحلية بل المقصود هو لفت الانتباه إلى ضرورة إقامة نظام مشترك أكثر انسجاما يحمي الواجبات الأساسية للبلدية من التدخلات الارتجالية في جميع الميادين .

وفي انتظار تحاليل جوهرية لهذا التداخل، يمكن القول أن المفاهيم التي سادت حتى الآن قد طغى عليها شيء من الالتباس في المعنى مما أدى إلى عدم التمييز بين وظيفة البلدية و الإقليم البلدي. وبما

أن هذا الأخير عبارة عن إطار طبيعي لاستقطاب جميع المشاريع المحلية والوطنية فقد اعتقد من جراء ذلك أن صلاحيات إنجاز تلك المشاريع لها صلة حتمية بوظيفة البلدية.

ولهذا السبب تقع مختلف الإدارات القطاعية للدولة في تداخل مع صلاحيات البلدية وافتعالها حججا كثيرة لتبرير إسناد تلك المشاريع للبلديات معتقدة انه يكفي إصدار تعليمة تشريعية أو تنظيمية لضمان إنجازها الكامل ومتهربة في نفس الوقت من المسؤوليات والأعمال الشاقة وغير المجزية.

أن الخلط بين وظيفة البلدية وإقليمها الذي قد يعود إلى التعريف الغامض لمفهوم البلدية على أنها الخلية القاعدية للدولة، كان سببا في بعض حالات الاختلالات خاصة عندما يبالغ في القدرات الحقيقية للبلدية .

وعليه فان المؤسسة البلدية تشكو من غموض هذه المفاهيم كما أن التساؤلات الرئيسية حول دور البلدية ومهمتها الحقيقية وطبيعة علاقتها مع الدولة وبالتالي نمط اللامركزية الواجب اعتماده والتي طالما كانت محل تهرب ستطرح حتما من جديد بدافع من تصلب المؤسسات والعراقيل الإدارية.

وبعبارة أخرى فان السلطة المطلقة للبلدية تحولت في الظاهر إلى عجز تام خاصة في المراكز العمرانية الشبه حضرية أو القروية.

وخلاصة القول أن التعمير المتنامي في الجزائر – بشكل ملحوظ – خلال العقود الأربعة الأخيرة أملته الظروف التاريخية المرتبطة بالاستعمار الفرنسي الذي استولى بقوة الحديد والنار على كل المدائن والأراضي الخصبة وطرد المقيمين فيها من السكان الأصليين إلى المناطق الفقيرة في الجبال والسهوب، وكرد فعل تلقائي أنه عند استرجاع الجزائر لسيادتها سنة 1962 حصل نزوح ريفي عظيم، وترتب عنها أن سارع السكان بطريقة فوضوية إلى الاستيلاء على الأملاك الشاغرة التي تركها المعمرون، إذ لم تكن في تلك الفترة قوانين صارمة تتماشى والظرف الطارئ لتسيير الأملاك العقارية بالكيفية التي تجنبها تلك الفوضى وذلك إما لجهل المسيرين لقوانين تسيير العقار الحضري، أو لمرونة هذه القوانين، أو لتسيب مقصود في المتابعة وحماية العقار، أو لمآرب أخرى تجنى من ورائه مغانم كثيرة يأخذونها دون شفيع ولا رقيب وهو عين لحقيقة ، واستمر هذا النوع من التعامل مع العقار والأملاك التابعة للقطاع العام حتى يومنا هذا بدليل أن أكثر من 80 في المائة من المشيدين للمساكن الفردية لا يحترمون دفتر الشروط Cahier de charge، الذي بفضله يتم التعامل مع الإدارة المعنية بتسيير العقار الممنوح للمستفيد منه لاستخدامه كما يخوله له القانون الخاص بهذا النشاط، وهذا النوع من اللامبالاة أدى إلى فقدان الجهة المسؤولة عن قطاع العقار لهيبتها كراع أول لهذا القطاع فتنامت مشاكله وتراكمت حتى أضحى التحكم فيها ضربا من المستحيل فانعكس ذلك على التعمير الذي اشتدت كثافته وخاصة على الشريط الساحلي والمناطق الشمالية عموما ونتج عن ذلك ـقطعا ـ إتلاف مستمر لأهم موارد القطر كالعقار الفلاحي والمياه وارتفاع نسبة التلوث والقضاء على المساحات الخضراء وهو ما ينذر حقا بخطر مؤكد، معالمه آخذة في الانتشار ببروز آفات اجتماعية وأمراض فتاكة صار التحكم فيها يكلف الكثير من الأموال والأنفس.

المراجع الأساسية المعتمدة

* تقرير حول التهيئة العمرانية والبيئة في الجزائر.
الدورة الثالثة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - أكتوبر 1995.
* رأي حول ملف [الجزائر غدا]
الدورة الرابعة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي -أكتوبر 1995 ملف حول المدن الجديدة والإستراتيجية الوطنية حول السكن والمشروع التمهيدي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المتوسطة المدى .
* تقرير حول البيئة في الجزائر الدورة التاسعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - أكتوبر 1997 .
* الجزائر أو المجال المقلوب - م . كوت 1993 Algérie ou l'espace retourné
* الجزائر غدا : وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية 1995.
قمة المدن مؤتمر الأمم المتحدة حول المؤسسات البشرية [السكن 2] -اسطنمبول 3-14 جوان 1996.
* الجزائر عاصمة القرن 21 - محافظة الجزائر الكبرى - ANI- 1997.
* وثائق مختلفة صادرة عن الوزارات والوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية -ANAT- .
Nordin Grim : L'algerie malade de son urbanisme, journal El watan du 07/11/2007.

* * *

الإيكولوجية الحضارية بمدينة الرياض

د. عاطف حافظ سلامه*

الإشكالية :

"على الرغم من جهود العولمة من سنوات الخمسينيات إلى السبعينيات في نشر الوسائل التقنية والقضاء على الاختلافات المحلية أو الإقليمية أو العالمية بين الأماكن المختلفة، فإنه منذ سنوات الثمانينيات بدأت موجات مختلفة من الاعتراضات، ترفض توحيد الشكل المتصاعد للأماكن والبشر الذي أدت إليه العولمة. يظهر ذلك بوضوح من خلال النزعات الإقليمية وبعض النظريات القومية والتعصب والأصولية، وزيادة الإصرار على الاحتفاظ بما تبقي من الستينيات والآثار الماضية ، وتأكيد المشاعر القومية للارتباط بالأرض "(CLAVAL, 2001, p. 100). فبالرغم من سيطرة العولمة على كثير من المدن العربية المهمة ومنها الرياض بالمملكة العربية السعودية، فإن لها إيكولوجية حضارية خاصة بها،